اَلْعَطْفُ التَّفْسِيرِيُّ
وَأَثَرُهُ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ

إِعْدادُ:

د. حاتم جلال التّميميّ

اَلْأُسْتَاذِ الْمُشَارِكِ بِكُلِّيَّةِ الشّريعةِ فِي جَامِعَةِ الْقُدْسِ بِفَلَسْطِين

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، حمداً كثيراً طيِّباً مباركاً فيه، وأفضلُ الصلاة وأتمُّ التسليم عَلَى سيِّدنا محمَّدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد.

فإن علمَ التَّفْسِيرِ مِنْ أَجَلِّ العلومِ وأعظَمِهَا، وأعلاها منزلةً، وهو أشرفُ العلومِ عَلَى الإطلاقِ؛ لاتِّصَالِهِ بالقرآن الكريم. وكما هو معلومٌ فعلمُ التَّفْسِيرِ يقومُ عَلَى أسسٍ عديدةٍ؛ كأسبابِ النُّزُولِ، والمكيِّ والمدنيِّ، وعلومِ اللغة؛ من نحوٍ، وصرفٍ، وبلاغةٍ، وغير ذلك. ومن بين الأمور التي ذكرها بعضُ المفسرينَ واعتمدوا عليها في تَفْسِير الْقُرْآن الْكَرِيم «الْعَطْفُ التَّفْسِيريُّ»، فَوَقَعَ اختياري عَلَى هذا الموضوعِ للكتابةِ فيه. وأسألُ اللهَ التَّوْفِيقَ وَالسَّدَادَ.

أسباب اختيار الموضوع

١) الرغبة في عمل دراساتٍ مُحَقَّقَةٍ مُدَقَّقَةٍ في علم التفسير.
٢) الرغبة في ضبط المصطلحات المتعلقة بالقرآن الكريم وتفسيره.
٣) عدمُ وجودِ دراسةٍ مستقلةٍ في الموضوع.

أهداف الدراسة:

١) إسداءُ خدمةٍ إلى كتاب الله عَزَّ وَجَلَّ، وهو أشرفُ الكتب.
٢) ضبط مصطلح «الْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ» عند الدارسين العارفين، وبيان تاريخه، وآثاره البلاغية.
٣) بيان الفروق بين الْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ وأنواع الْعَطْف الأخرى.
٤) الوقوف على الأغراض البلاغية للْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ.

أهمية الدراسة:

١) أَنَّهَا الأولى –بحسب علم الباحث– التي تناولت هذا الموضوع.
٢) تستمدُّ أهميَّتَهَا من أَهَمِّيَّةِ موضوعِهَا، وهو من أشرفِ العلومِ.
٣) أَنَّ القولَ بالْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ في بعض الآيات أو عدم القول به يترتب عليه آثارٌ في تفسير بعض آيِ القرآن الكريم.

حدود الدراسة:

هذه الدراسةُ محدودةٌ بدراسةِ الْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ وَمَا يَتَّصِلُ به من أنواعِ الْعَطْف الأخرى.

الدراسات السابقة:

لم يَقِفِ البَاحِثُ عَلَى دِرَاسَةٍ أَصَّلَتْ مَوْضُوعَ الْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ بحسبِ المنهجِ العلميِّ.

منهجية البحث:

اتبع الباحثُ المنهجَ الاستقرائيَّ؛ حيث قام باستقراءِ مصطلح «الْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ» من كتبِ التفسيرِ المتداولةِ المطبوعةِ، واستخراجِ طائفةٍ من أبرز المواضعِ التي ذكر المفسرون فيها هذا المصطلح. وَاتَّبَعَ الباحثُ أيضاً منهجَ تحليلِ المضمونِ؛ وهو أحدُ أشكالِ المنهجِ الوصفيِّ؛ وذلك بِذِكْرِ ما يتعلَّقُ بالمواضعِ التي تَحَدَّثَ فيها المفسرون عن «الْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ» ومناقشتها؛ وصولاً إلى وجه الصواب فيها. وكانت الخطواتُ الإجرائيَّةُ التي اتَّبَعَهَا الباحثُ عَلَى النحو الآتي:

١) تقسيم الموضوع وتصنيفه عبر مباحث ومطالب.
٢) الترتيب الزمني من الأقدم إلى الأحدث للعلماء الذين استعملوا هذا المصطلح ووظفوه في تفاسيرهم.
٣) مناقشة بعض المواضع التي زُعِمَ أن فيها عطفاً تفسيريّاً؛ وصولاً إلى وجه الصواب والحقِّ فيها.
٤) كتابة الآيات القرآنية بالرسم العثماني، مع كتابة اسم السورة ورقم الآية في الْمَتْنِ.
٥) تسجيل أهم النتائج التي توصل إليها الباحث من خلال البحث.

وقد جاءَ هذا البحثُ في مقدمةٍ وسبعةِ مباحثَ وخاتمةٍ، وذلك عَلَى النحو الآتي:

المقدمة: وفيها استعراضُ أدبيَّاتِ البحثِ.

المبحث الأول: التعريف بالْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ.

المبحث الثاني: تاريخُ القولِ بالْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ وأشهرُ القائلين به، مع نماذجَ من أقوالهم.

المبحث الثالث: حروف العطف المستعملة في الْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ.

المبحث الرابع: الفرق بين الْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ وغيره من أنواع العطف.

المبحث الخامس: الْعَطْفُ التَّفْسِيرِيُّ بين الجواز والمنع، وبين التضييق والتوسيع.

المبحث السادس: الأغراض البلاغية للْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ.

المبحث السابع: بين الْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ والْعَطْفِ التَّقْرِيرِيِّ.

الخاتمة: وفيها أهمُّ النَتَائِجِ.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل

المبحث الأول: التعريف بالعطف التفسيري

«الْعَطْفُ التَّفْسِيرِيُّ» مركبٌ وصفيٌّ، وتعريفُهُ عَلَى هذا الأساسِ يكونُ بتعريفِ شِقَّيِ التَّرْكِيبِ، فأما الْعَطْفُ لغةً فهو: الْمَيْلُ، والثَّنْيُ، والإِشْفَاقُ، والكَرُّ، والعَوْدُ[(١)]. وكما هو ظاهرٌ فإنَّ الْعَطْفَ بِمعناه النحويِّ مأخوذٌ من العَوْدِ. وَأَمَّا اصطلاحاً فالْعَطْفُ نوعانِ؛ عطفُ النَّسَقِ[(٢)]؛ وهو ما كان عطفاً بوساطةِ حرفِ عطفٍ، وتعريفُهُ: "التَّابعُ الْمُتَوَسِّطُ بينه وبين متبوعِهِ أحدُ حروفِ الْعَطْفِ"[(٣)]. وعطفُ البيانِ هو: "التَّابعُ الْجَامِدُ الْمُشْبِهُ لِلصِّفَةِ في إِيضَاحِ مَتْبُوعِهِ وَعَدَمِ اسْتِقْلالِهِ"[(٤)].

وَالتَّفْسِير لغةً مأخوذٌ من الفَسْرِ؛ وهو: البيانُ والكشفُ والإيضاحُ[(٥)]. واصطلاحاً: "علمٌ يُعرفُ به فهمُ كتابِ اللهِ الْمُنَزَّلِ عَلَى نبيِّهِ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وسلم، وبيانُ معانيه، واستخراجُ أحكامِهِ وَحِكَمِهِ"[(٦)].

---

(١) الصحاح للجوهري ١٤٠٥/٤. مجمل اللغة لابن فارس ص: ٦٧٤. المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده ٥٥٢/١. لسان العرب لابن منظور ٢٤٩/٩.

(٢) ويسمى أيضاً: عَطْفَ الشركة، والْعَطْف بالحروف. [ينظر: الكتاب لسيبويه ٤٤١/١. المفصل في صنعة الإعراب ص: ١٦١].

(٣) اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ ٦٨٩/٢. شرح ابن عقيل ٢٢٤/٣. جامع الدروس العربية للغلاييني ٢٤٤/٣.

(٤) اللمحة في شرح الملحة ٧٣٧/٢. أوضح المسالك لابن هشام ٣١٠/٣. شرح شذور الذهب لابن هشام ص:٥٦٠. شرح ابن عقيل ٢١٨/٣.

(٥) الصحاح ٧٨١/٢. المحكم والمحيط الأعظم ٤٨٠/٨. لسان العرب ٥٥/٥.

(٦) البرهان للزركشي ١٣/١. وينظر: الإتقان للسيوطي ١٩٥/٤. المناهل للزرقاني ٣/٢.

وأما تعريفُ «الْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ» باعتباره لَقَباً فلم أجدْ من عرَّفه كذلك، ولكن وجدت إشارةً عند ابْنِ عَاشُورٍ (ت ١٣٩٣هـ) بأن الْعَطْفَ التَّفْسِيرِيَّ هو الْعَطْف لمجرد القرن بين اللفظين[١].

وإشارةً أخرى عند عباس حسن (ت ١٣٩٨هـ) بأن الْعَطْفَ التَّفْسِيرِيَّ هو عطفٌ لا مغايرةَ فيه بين معنى الْمَعْطُوفِ والْمَعْطُوفِ عليه. ومثَّل لذلك بـ«أخذتُ الْعَسْجَدَ وَالذَّهَبَ، فصنته وانتفعت به»؛ حيث إن الْعَسْجَدَ هو الذَّهَبُ عينُهُ[٢].

وتقريرُ كلامه أن النحاةَ قد نَصُّوا عَلَى أن الأصلَ الغالبَ في عطفِ النَّسَقِ هو المغايرةُ بين المتعاطفين؛ أي: أن يكون الْمَعْطُوف مغايراً الْمَعْطُوفَ عليه في لَفْظِهِ وفي معناه معاً[٣]، فلا يُعطفُ الشَّيْءُ عَلَى نَفْسِهِ إلا لِغَرَضٍ بلاغيٍّ كما سيأتي بيانه.

وقد خَلَصَ الباحث من خلال ما تقدم إلى أن تعريف الْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ هو: عَطْفُ شَيْءٍ عَلَى نفسِهِ بغيرِ لفظِهِ؛ عَلَى سبيلِ التَّفْسِيرِ وَالتَّوْضِيحِ، بِوَسَاطَةِ بَعْضِ حُرُوفِ العَطْفِ، مِنْ أَجْلِ غَرَضٍ بلاغيٍّ.

وقيد «على نفسه» لإفادةِ أَنَّهُمَا شيءٌ واحدٌ؛ كيْ يتمَّ المرادُ بتفسيرِ الثاني للأولِ.

وقيد «بغير لفظه» لكيْ تحصلَ المغايرةُ التي هي شرطٌ من شروطِ

(١) التحرير والتنوير لابن عاشور ١٠/١٧٧.

(٢) النحو الوافي لعباس حسن ١/٦٩٩.

(٣) ينظر: شرح التصريح عَلَى التوضيح للأزهري ١/٢٣٢. نتائج الفكر في النحو للسهيلي ص: ١٨٦. النحو الوافي ٣/٦٥٩.

الْعَطْفِ، ولإخراج التوكيدِ.

وقيد «على سبيل التفسير والتوضيح» هو بيانٌ لِلْعِلَّةِ التي من أجلها خُولِفَ الأصلُ في الْعَطْفِ.

وقيد «بوساطة بعض حروف الْعَطْف» لبيانِ أنَّ هذا الْعَطْفَ لا يَحْصُلُ بِجَمِيعِ حروفِ الْعَطْفِ؛ بل ببعضها فقط، كما سيأتي بيانه.

وقيد «من أجل غرض بلاغيٍّ» بيانٌ لِلْغَايَةِ التي من أَجْلِهَا يُلْجَأُ إلى هذا الأسلوبِ.

والله تَعَالَى أعلى وأعلم.

المبحث الثاني: تاريخ القول بالعطف التفسيري وأشهر القائلين به مع نماذج من أقوالهم

حفلَ العَديدُ من تفاسير القرآن بذكر مواضعَ وُظِّفَ فيها الْعَطْفُ التَّفْسِيريُّ في تَفْسِير الْقُرْآن الْكَرِيم، والملاحظ عَلَى أغلبِ كتبِ التفسيرِ أَنَّهَا لم تكنْ مكثرةً من الاعتمادِ عليهِ في التفسيرِ، بل بعضُها خلا منه تماماً، كتفسيرِ الطبريِّ، وتفسيرِ القرطبيِّ، وغيرهما.

وبعدَ تَتَبُّعِ جُلِّ التَّفَاسِيرِ المطبوعةِ التي بأيدينا اليومَ تَبَيَّنَ للباحثِ أن أقدمَ استعمالٍ صريحٍ لمصطلحِ «الْعَطْفِ التَّفْسِيريِّ» كان للواحديِّ (ت ٤٦٨هـ)؛ حيث أعرب كلمة «الفرقان» في قوله تَعَالَى: ﴿وَإِذْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْفُرْقَانَ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ٥٣] عَلَى أَنَّهَا عطفٌ تفسيريٌّ لـ«الكتاب»[(١)].

وممن استعمل هذا المصطلح بعده أبو حيَّانَ (ت ٧٤٥هـ)، ومن ذلك قوله عند تفسير قوله تَعَالَى: ﴿فَٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَٰهُمْ فِى ٱلْيَمِّ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا وَكَانُوا۟ عَنْهَا غَٰفِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٣٦]: "فإن كان الانتقامُ هو الإغراقَ فتكون الفاءُ تفسيريةً"[(٢)].

وممن استعمله أيضاً الجلالان: المحليُّ (ت ٨٦٤هـ) عند تفسير قوله تَعَالَى: ﴿وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ ٱلتَّقْوَىٰ وَكَانُوٓا۟ أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا﴾ [الفتح: ٢٦][(٣)]، والسيوطيُّ

(١) الوجيز للواحدي ص: ١٠٥.

(٢) تفسير البحر المحيط لأبي حيان ١٥٤/٥.

(٣) تفسير الجلالين ص: ٦٨٣.

(ت ٩١١هـ) عند تفسير قوله تَعَالَى: ﴿وَإِذْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْفُرْقَانَ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ٥٣][(١)].

وذكره البقاعيُّ (ت ٨٨٥هـ) عند تفسير قوله تَعَالَى: ﴿وَيَجْعَلَ ٱلْخَبِيثَ بَعْضَهُۥ عَلَىٰ بَعْضٍ فَيَرْكُمَهُۥ جَمِيعًا فَيَجْعَلَهُۥ فِى جَهَنَّمَ﴾ [الأنفال: ٣٧][(٢)].

واعتبر الشربينيُّ (ت ٩٧٧هـ) قوله تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ قَالُوٓا۟ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١١] عطفاً تفسيرياً عَلَى قوله تَعَالَى: ﴿بِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ١٠][(٣)]؛ أيْ أَنَّ كَذِبَهُمُ المذكورَ هو عَيْنُ ادِّعَائِهِمُ الإصلاحَ.

وجوَّز أبو السعود (ت ٩٨٢ هـ) أن تكون جملة: ﴿وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُمْ﴾ [الأنعام: ٤٦] معطوفةً عطفاً تفسيرياً عَلَى جملة تَعَالَى: ﴿أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَٰرَكُمْ﴾[(٤)]؛ مُعَلِّلاً ذلك بأن السمعَ والبصرَ طريقان للقلبِ، منهما يرِدُ ما يرِدُه من المدرَكات، فَأَخْذُهُمَا سَدٌّ لِبَابِهِ، ولهذا السبب قُدِّمَ أخذُ السمعِ والبصرِ عَلَى الختمِ عَلَى القلوبِ.

وبحلولِ القَرْنِ الْهِجْرِيِّ الحادي عَشَرَ يزدادُ استعمالُ الْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ في كتب التفسير؛ فهذا الشهابُ الخفاجيُّ (ت ١٠٦٩هـ) يوظف الْعَطْفُ

(١) تفسير الجلالين ص: ١٢.

(٢) نظم الدرر للبقاعي ٨/ ٢٧٩.

(٣) السراج المنير للشربيني ١/٢٤.

(٤) تفسير أبي السعود ٣/١٣٤.

التَّفْسِيريُّ في تفسيرِ آيِ الْقُرْآنِ الكريمِ، وجوانبَ أخرى من تفسيره، ويعتمدُ التفسيرَ به في حَاشِيَتِهِ عَلَى تفسيرِ البيضاويِّ في مَواضِعَ كثيرةٍ جداً، منها: أن جملة ﴿وَأُخْرِجُوا﴾ من قوله تَعَالَى: ﴿فَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٩٥] يمكن أن تكون عطفاً تفسيريّاً للهجرةِ المذكورةِ، إذا كانتِ الْهِجْرَةُ بِمعنى ترك الأوطان(١).

ومنها أن قوله تَعَالَى: ﴿وَاسْتَمْتَعْتُم بِهَا﴾ [الأحقاف: ٢٠] عطفُ تفسيرٍ لقوله: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا﴾(٢).

وفي القرنِ الْهِجْرِيِّ الثالثَ عَشَرَ جَاءَ المظهريُّ (ت ١٢٢٥هـ) وَوَظَّفَ الْعَطْفَ التَّفْسِيرِيَّ في نحو عشرين موضعاً من تفسيره، منها: أن قوله تَعَالَى: ﴿وَءَامِنُوا بِمَا أَنزَلْتُ﴾ [البقرة: ٤١] عطفٌ تفسيريٌّ عَلَى ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ﴾ [البقرة: ٤٠]؛ معللاً ذلك بأن الإيمان هو العمدة في الوفاء بالعهود(٣).

ومنها أن قوله تَعَالَى: ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا ءَاخَرَ﴾ [القصص: ٨٨] عطف تفسيريٌّ عَلَى قوله: ﴿وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [القصص: ٨٧](٤).

ومن علماء القرن ذاته الشوكانيُّ (ت ١٢٥٠هـ) الذي استعمل مصطلح «الْعَطْف التفسيري» في أكثر من موضع من تفسيره، بل نَصَّ صراحةً عَلَى وجود

(١) حاشيه الشهاب ٣/٩١.

(٢) المرجع نفسه ٨/٣٣.

(٣) التفسير المظهري ١/٦١.

(٤) المرجع نفسه.

الْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ والسُّنَّةِ الْمُطَهَّرةِ وَاللُّغَةِ وَشُيُوعِهِ وَذُيُوعِهِ[1].

ويتابع الآلُوسِيّ (ت ١٢٧٠ هـ) من سبقوه؛ فيذكر الْعَطْفَ التَّفْسِيرِيَّ نحواً من خمسٍ وعشرين مرةً، منها ما هوَ إعادةٌ وتكرارٌ لمن سَبَقَوهُ، ومنها أمورٌ زادها عليهم، ومن هذه الزيادات: قوله عند تفسير قوله تَعَالَى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ عُدْوَٰنًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا﴾ [النساء: ٣٠] إن «الظلم» قد ورد بِمعنى «العدوان»، فيكون الْعَطْف هنا تفسيريّاً[2].

والظاهر أن الْعَطْفَ التَّفْسِيرِيَّ –في زَمَنِ الآلُوسِيِّ– تجاوزَ مرحلةَ الخلافِ فيهِ، وأصبح مقرراً معتمداً؛ بحيثُ أصبَحَ أَصلاً يُقاسُ عليه غيْرُهُ؛ فَقَدْ ذَكَرَ الآلُوسِيّ أن عطف جملة ﴿وَمَآ أَنزَلَ عَلَيْكُم﴾ [البقرة: ٢٣١] عَلَى جملة ﴿وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ يُمْكِنُ أن يكونَ من عَطْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ؛ لأن الإسلام ونبوّة محمد صلى الله تَعَالَى عليه وسلم يشملان إنزال الكتاب والسنة، ثم قال بعد ذلك: "وهو قريب من عطف التفسير، ولا بأس أن يسمى عطف التقرير"[3].

ومن الملاحظِ أنَّ القولَ بالْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ لم يكن قولاً لمدرسةٍ واحدةٍ من مدارسِ التفسير، أو مقتصراً عَلَى اتجاه واحدٍ من اتجاهاته؛ بل عمَّ القولُ بِهِ جَمِيعَ المدارس والاتجاهات؛ فقد شَمِلَ تفاسيرَ أهلِ السُّنَّةِ، والشِّيعَةِ، والْمُعْتَزِلَةِ، وَشَمِلَ تفاسيرَ المدرسة الأَثَرِيَّةِ، وَالأَشَاعِرَةِ، وَالْمُتَصَوِّفَةِ، وَغَيْرَ ذلك.

---

(١) نيل الأوطار للشوكاني ٣٣٧/٢.

(٢) تفسير الآلُوسِيِّ ١٧/٣.

(٣) المرجع نفسه ٥٣٧/١.

المبحث الثالث: حروف العطف المستعملة في العطف التفسيري

إذا تقرر وجود «الْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ» فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ فَمِنَ المهمِّ معرفةُ الحروفِ التي تُسْتَعْمَلُ فيه؛ فَقَدْ تَقَدَّمَ في التَّعْرِيفِ المختارِ أَنَّ الْعَطْفَ التَّفْسِيرِيَّ يكون ببعض حروفِ الْعَطْفِ، ولا تصلحُ فيه جميعُ الحروفِ.

والذي يَظْهَرُ من استقراء كلام أهل اللغة وَالتَّفْسِير أن الْعَطْفَ التَّفْسِيرِيَّ لا يستعمل فيه إلا حرفان اثنان؛ وهما: الفاء، والواو. والظاهر من كلامهم أن الفاء آصل في الْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ من الواو؛ قال الشهابُ الخفاجيُّ: "لا يلزم التفسير بالفاء؛ بل قد يكون الْعَطْفُ التَّفْسِيريُّ بالواو"(١). ومما يؤكدُ أصالةَ الفاءِ في الْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ قولُ الشهابِ أيضاً: "وَعَطْفُ التفسير بالواوِ في الْجُمَلِ خِلافُ الظَّاهِرِ"(٢).

ولم يرد الْعَطْفُ التَّفْسِيرِيُّ بغير الفاء والواو. ونصوصُ أهلِ اللُّغَةِ وَالتَّفْسِير شاهدةٌ بذلك؛ قال أبو حيانَ عند تفسير قوله تَعَالَى: ﴿ فَٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَٰهُمْ فِى ٱلْيَمِّ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا وَكَانُوا۟ عَنْهَا غَٰفِلِينَ ﴾ [الأعراف: ١٣٦]: "فإن كانَ الانتقامُ هوَ الإغراقَ فتكونُ الفاءُ تفسيريةً، وَذَلِكَ عَلَى رأي من أثبت هذا المعنى للفاء"(٣).

ومما يدل عليه أيضاً ما نقله الخفاجيُّ والآلُوسِيّ عند تفسير قوله تَعَالَى:

(١) حاشيه الشهاب ٦/٢٧٠.

(٢) المرجع نفسه ١/٣٢٦.

(٣) تفسير البحر المحيط ٥/١٥٤.

﴿وَأَنِ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ﴾ [هود: ٣] من أنَّ عطفَ التوبةِ عَلَى الاستغفارِ هو من قبيل الْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ، ولكن لا يتأتى ذلك إلا بكون «ثم» بِمعنى الواو[١]. فدل ذلك عَلَى أن «ثم» لا تصلح للْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ.

وقد نصَّ الآلُوسِيّ نصّاً صريحاً –وتبعه صاحب المنار– عَلَى أن الْعَطْفَ التَّفْسِيرِيَّ لا يكون بـ«أو»؛ فقال عند تفسير قوله تَعَالَى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِىَ إِلَىَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَىْءٌ﴾ [الأنعام: ٩٣]: "وجعل بعضهم عَلَى هذا عطف ﴿أَوْ قَالَ﴾ الأول عَلَى ﴿ٱفْتَرَىٰ﴾ إلخ من عطف التفسير. وتُعُقِّبَ بأنه لا يكون بـ«أو»"[٢].

ومن خلالِ النَّظَرِ في تَفَاسيرِ القرآنِ الكريمِ يمكنُ القولُ إن الْعَطْفَ التَّفْسِيرِيَّ –عند من أجازه– لا يتأتى إلا بحرفين اثنين؛ هما: الواو، والفاء فقط، وعليهما مدار الأمثلة الآتية.

فمن الأمثلة التي ذكروها عَلَى الواو:

قوله تَعَالَى: ﴿وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِىَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ﴾ [التوبة: ٦١]، وقولهم في حق النبي صلى الله عليه وسلم: ﴿هُوَ أُذُنٌ﴾ يجوزُ أن يُرَادَ به عينُ إيذائهم إياه، فيكون عطفاً تفسيرياً[٣].

١. قوله تَعَالَى: ﴿وَإِذَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ أَنْ ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَجَٰهِدُوا۟ مَعَ رَسُولِهِ ٱسْتَـْٔذَنَكَ أُو۟لُوا۟

(١) حاشيه الشهاب ٦٨/٥. تفسير الآلوسي ١٩٤/٦.

(٢) تفسير الآلُوسِي ٢١١/٤. وينظر: تفسير المنار ٥١٩/٧.

(٣)) ينظر: الكشاف للزمخشري ٢٨٤/٢. حاشيه الشهاب ٣٣٨/٤.

﴿ٱلطَّوْلِ مِنْهُمْ وَقَالُوا۟ ذَرْنَا نَكُن مَّعَ ٱلْقَٰعِدِينَ﴾ [التوبة: ٨٦].

قال أبو السعود: "﴿وَقَالُوا۟﴾ عطفٌ تفسيريٌّ لـ﴿ٱسْتَـْٔذَنَكَ﴾، مغنٍ عن ذكر ما استأذنوا فيه؛ يعني القعود"(١).

٢. قوله تَعَالَى: ﴿فِى بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ﴾ [النور: ٣٦]. إذا فُسِّرَ ذكر الله تَعَالَى في الآية برفعِ مقدار بيوت الله؛ بعبادته تَعَالَى فيها، فيكونُ حينئذٍ عطفُ «الذِّكرِ» عَلَى «الرفع» من قبيل الْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ(٢).

٣. قوله تَعَالَى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾ [الحديد: ١٦] إذا فُسِّرَ «الذِّكْرُ» بـ«القرآن» فيكونُ عَطْفُ ﴿وَمَا نَزَلَ﴾ عَلَى ما قبله من باب عطف التفسير(٣).

٤. قوله تَعَالَى: ﴿وَيَوْمَ يُعْرَضُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَٰتِكُمْ فِى حَيَاتِكُمُ ٱلدُّنْيَا وَٱسْتَمْتَعْتُم بِهَا﴾ [الأحقاف: ٢٠] يجوز أن يفسر قوله: ﴿وَٱسْتَمْتَعْتُم بِهَا﴾ بأنه إذهاب الطيبات المذكور قبله، عَلَى أنه عطف تفسيريٌّ له(٤).

ومن الأمثلة التي ذكروها عَلَى الفاء:

١. قوله تَعَالَى: ﴿ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [آل عمران:

(١) تفسير أبي السعود ٤/٩٠.

(٢) تفسير أبي السعود ٦/١٧٨.

(٣) البحر المديد لابن عجيبة ٧/٣١٨. فتح القدير للشوكاني ٥/٢٠٧. فتح البيان للقنوجي ١٣/٤١٢.

(٤) حاشيه الشهاب ٨/٣٣. روح البيان لإسماعيل حقي ٨/٤٧٩.

٦١] يجوز أن يكون قوله ﴿فَنَجْعَل لَّعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ﴾ عطفاً تفسيرياً عَلَى ﴿نَبْتَهِلْ﴾[(١)].

٢. قوله تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ ﴿١٠﴾ فَاعْتَرَفُوا بِذَنبِهِمْ فَسُحْقًا لِّأَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [الملك: ١٠، ١١] يجوز أن يكون قوله: ﴿فَاعْتَرَفُوا...﴾ معطوفاً عَلَى ﴿وَقَالُوا...﴾ عَطْفاً تَفْسِيرِيّاً[(٢)].

٣. قوله تَعَالَى: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ﴾ [هود: ٤٥]، من الظاهر الجليِّ أن قوله: ﴿فَقَالَ﴾ معطوفٌ عَلَى ﴿نادى﴾ عطفَ تفسيرٍ؛ لأن القول المذكور هو عيْنُ النِّداء[(٣)].

٤. قوله تَعَالَى: ﴿فَانتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَاهُمْ فِي الْيَمِّ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا عَنْهَا غَافِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٣٦] إذا فُسِّرَ الانتقامُ بأنه هو عيْنُ الإغراقِ فيكونُ الْعَطْفُ تفسيريّاً[(٤)].

٥. قوله تَعَالَى: ﴿فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَىٰ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النساء: ١٥٣]، حيث إن ﴿فَقَالُوا﴾ معطوفة عَلَى ﴿سَأَلُوا﴾ عطفاً تفسيرياً؛ لأن قولهم: ﴿أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً﴾ هو تفسيرٌ لِسُؤَالِهِمُ الْمَذْكُورِ قبله[(٥)].

---

(١) التفسير المظهري ١/٦١.

(٢) المرجع السابق ١٠/٢٤.

(٣) إعراب القرآن وبيانه للدرويش ٤/٣٧٣.

(٤) تفسير البحر المحيط ٥/١٥٤. تفسير أبي السعود ٣/٢٦٦. روح البيان ٣/٢٢٣.

(٥) تفسير أبي السعود ٢/٢٤٩. روح البيان ٢/٣١٥.

المبحث الرابع: الفرق بين الْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ وغيره من أنواع العطف

تشتركُ كثيرٌ من الْمُسَمَّيَاتِ –كلاً أو جزءاً– في مسمىً واحدٍ، ولكن يكون بينها فرقٌ أو فروقٌ تُمَيِّزُ بعضَهَا عَنْ بَعْضٍ، وفي هذا البحثِ بيانٌ لِمَا يفترقُ بِهِ الْعَطْفُ التَّفْسِيرِيُّ عن غيْرِهِ من أنواعِ الْعَطْفِ الأخرى. ويأتي ذلكَ عَبْرَ المطالبِ الآتيةِ:

المطلب الأول: الفرق بين العطف التفسيري وعطف النسق.

تَقَدَّمَ في المبحثِ الأوَّلِ أن عطفَ النَّسَقِ عِندَ النُّحَاةِ هو: "تابعٌ يَتَوَسَّطُ بينه وبينَ متبوعه حرفٌ من أحرف الْعَطْفِ"(١).

وبمقارنةِ هذا التعريفِ بِمَا تَقَدَّمَ في تعريفِ الْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ يمكن الخروجُ بالفروقِ الآتيةِ:

- أن عطفَ النَّسَقِ لا بُدَّ فيه من التَّغَايُرِ بينَ الْمَعْطُوفِ والْمَعْطُوفِ عليهِ، وَأَمَّا الْعَطْفُ التَّفْسِيرِيُّ فلا مغايرةَ فيه بينَ الْمَعْطُوفِ والْمَعْطُوفِ عليه. وهذا هو العمدةُ وأبرزُ الفروقِ بينَهُما.
- أن عطفَ النَّسَقِ يجوزُ بِكُلِّ حَرْفٍ من حُرُوفِ الْعَطْفِ التي ذَكَرَهَا علماءُ النَّحْوِ. وَأَمَّا الْعَطْفُ التَّفْسِيرِيُّ فلا يَجُوزُ إلا بالفاء والواو فقط.
- أن عطفَ النَّسَقِ يكونُ هو ومتبوعُهُ بِمثابةِ الجملتين، وَأَمَّا الْعَطْفُ

(١) أوضح المسالك ٣١٧/٣. شرح قطر الندى وبل الصدى ص: ٣٠١. شرح ابن عقيل ٢٢٤/٣. جامع الدروس العربية ٢٤٤/٣.

التَّفْسِيرِيُّ فيكون هو ومتبوعُهُ بِمثابةِ الجملةِ الواحدةِ.

- أن عطفَ النَّسَقِ لا يُقصدُ به الشرحُ والتوضيحُ، وَأَمَّا الْعَطْفُ التَّفْسِيرِيُّ فغرضُهُ الأساسُ هو الشرحُ والتوضيحُ.

المطلب الثاني: الفروق بين العطف التفسيري وعطف البيان

تَقَدَّمَ في المبحثِ الأوَّلِ أن عطفَ الْبَيَانِ عِنْدَ النُّحَاةِ هو: "التَّابِعُ الْجَامِدُ الْمُشْبِهُ لِلصِّفَةِ في إِيضَاحِ مَتْبُوعِهِ وَعَدَمِ اسْتِقْلالِهِ".

وبمقارنةِ هذا التعريفِ بِمَا تَقَدَّمَ في تعريفِ الْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ يمكن الخروجُ بالفروقِ الآتيةِ:

- أن عطفَ البيانِ يكونُ بغيْرِ حَرْفِ عطفٍ، وَأَمَّا الْعَطْفُ التَّفْسِيرِيُّ فيكون بحرفِ عطفٍ. وهذا هو الْعُمْدَةُ في الْفَرْقُ بينهما.
- أن الغَرَضَ من عَطْفِ الْبَيَانِ هو الْبَيَانُ وَالتَّفْسِيرُ فَحَسَبُ، وَأَمَّا الْعَطْفُ التَّفْسِيرِيُّ فأغراضُهُ أَعَمُّ من ذلك كما سيأتي.
- أَنَّ عَطْفَ الْبَيَانِ يكون جامداً، وَأَمَّا الْعَطْفُ التَّفْسِيرِيُّ فقد يكون جامداً وقد يكون مشتقاً.
- أَنَّ عَطْفَ الْبَيَانِ يُشبِهُ الصِّفَةَ، وَأما عَطْفُ التفسيرِ فقد يُشْبِهُ الصِّفَةَ وقد لا يشبهها.
- في عَطْفِ الْبَيَانِ يكونُ ذكرُ الْمَعْطُوفِ عليهِ عَلَى سَبيلِ التَّمْهِيدِ، وَأَمَّا في الْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ فيكون غالباً ذِكْرُهُ عَلَى سَبِيلِ الإِجْمَالِ.

المطلب الثالث: الفرق بين العطف التفسيري وعطف الخاص على العام، وعطف العام على الخاص

ذَكَرَ هَذَيْنِ النَّوْعَيْنِ مِنَ الْعَطْفِ أكثرُ من واحدٍ من علماءِ النَّحْوِ[١]، ومن الأمثلةِ عَلَى الأوَّلِ قولُهُ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلرُّوحُ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ صَفًّا﴾ [النبأ: ٣٨]؛ فالرُّوحُ هو جِبْرِيلُ عليه السلام، وقد عُطِفَ الملائكةُ عليهِ مع أنه منهم، وَفَائِدَتُهُ الْبَلاغِيَّةُ هي الاهتمامُ بالخاصِّ؛ بذكره في عنوانٍ عامٍّ بعد العنوانِ الخاصِّ[٢].

ومن الأمثلةِ عَلَى الثاني قولُهُ تَعَالَى: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا﴾ [القدر: ٤]. وَفَائِدَتُهُ الْبَلاغِيَّةُ هي التَّنْبِيهُ عَلَى مَزِيَّةِ الْخَاصِّ وَفَضْلِهِ؛ حَتَّى كَأَنَّهُ لفضله شيءٌ آخرُ مغايرٌ لما قبله[٣]، إضافةً إلى أنه يشعر بِمزيد اعتناءٍ بالخاصِّ لا محالة إذا اقتصر عَلَى بعض متناولات العام؛ لأن الاقتصار عَلَى تخصيص ما يُفرد بالذكر يفيده تمييزاً عن غيره من بقية المتناولات[٤].

وكلا النوعين جائزٌ؛ إلا أَنَّ عطف الخاصِّ عَلَى العَامِّ جائزٌ باتفاقٍ، وعطفُ العَامِّ عَلَى الخَاصِّ جائزٌ عَلَى الأصحِّ[٥].

وَبَعْدَ هذهِ الديباجةِ يمكنُ الخُلوصُ إلى أهمِّ الفروقِ بينَ النَّوعينِ

(١) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام ص: ٤٦٦. همع الهوامع للسيوطي ١٨٧/٣. حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٣٥/٣. النحو الوافي ٥٦٧/٣.

(٢) المنهاج الواضح للبلاغة لحامد عوني ١٣٩/٢– ١٤٠.

(٣) حاشية الصبان عَلَى شرح الأشموني ١٣٥/٣– ١٣٦. المنهاج الواضح للبلاغة ١٣٩/٢– ١٤٠.

(٤) الانتصاف من الكشاف لابن المنير ٣٩٨/١.

(٥) فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية للحازمي ص: ١٧.

المذكورين، وبينَ الْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ:

- **أَنَّ عَطْفَ العامِّ عَلَى الخاصِّ لا يكونُ إلا بالواوِ، وَعَطْفُ الخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ بالْوَاوِ وَ«حَتَّى»[1]. وَأَمَّا الْعَطْفُ التَّفْسِيرِيُّ فيكون بالواوِ والفاءِ.**
- **أَنَّ عَطْفَ العامِّ عَلَى الخاصِّ وَعَكْسَهُ لا يُرادُ منهما الشَّرْحُ وَالتَّفْسِير، بخلاف الْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ؛ فالقصدُ الأساسُ منه هو الشَّرْحُ وَالتَّفْسِير لِلْمَعْطُوف عَلَيْهِ.**
- **أن الأغراضَ البلاغيَّةَ من عَطْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ وَعَكْسِهِ مختلفةٌ عن الأغراضِ البَلاغِيَّةِ في الْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ.**
- **عَطْفُ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ يَكَادُ يَكُونُ مُعَاكِساً لِلْعَطْف التَّفْسِيري؛ فالأساسُ الَّذِي يقومُ عليهِ عَطْفُ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ هُوَ تَجْذِيرُ الْمُغَايَرَةِ الَّتِي هِيَ شَرْطٌ مِنْ شُرُوطِ الْعَطْفِ. وَأَمَّا الْعَطْفُ التَّفْسِيرِيُّ فَيَقُومُ أَسَاساً عَلَى إِلْغَاءِ الْمُغَايَرَةِ.**
- **عَطْفُ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ جَائِزٌ بِاتِّفَاقٍ، فِي حِينَ أَنَّ الْعَطْفَ التَّفْسِيرِيَّ مُخْتَلَفٌ فِي جَوَازِهِ؛ كَعَطْفِ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ.**

(١) مغني اللبيب ص: ٤٦٦. حاشية الصبان عَلَى شرح الأشموني ٣/١٣٥- ١٣٦.

المطلب الرابع: الفرق بين العطف التفسيري والعطف بتنْزيل التغاير الوصفي منْزلة التغاير الذاتي

مصطلحُ «الْعَطْف بِتَنزِيلِ التَّغَايُرِ الْوَصْفِيِّ مَنزِلَةَ التَّغَايُرِ الذَّاتِيِّ» ذَكَرَهُ أَكْثَرُ من مُفَسِّرٍ؛ منهم: أبو السُّعُودِ[١]، وَالشِّهَابُ الْخَفَاجِيُّ[٢]، والآلُوسِيُّ[٣]، وَغَيْرُهُمْ.

وهذا المصطلحُ يَرِدُ أحياناً بِمعنى عطف الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ، ومن ذلك ما قاله الزمخشريُّ (ت ٥٣٨هـ) في تفسير قوله تَعَالَى: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٨٩]: "أُفرد الملكان بالذكر لفضلهما؛ كَأَنَّهُمَا من جنسٍ آخر، وهو مِمَّا ذُكِرَ أَنَّ التَّغَايُرَ في الوصفِ يُنَزَّلُ مَنزِلَةَ التَّغَايُرِ في الذَّاتِ"[٤]. وزاد عليه القاسميُّ (ت ١٣٣٢هـ): "وَلِلتَّنبِيهِ عَلَى أَنَّ مُعَادَاةَ الْوَاحِدِ والكُلِّ سَوَاءٌ في الْكُفْرِ، وَاسْتِجْلابِ العداوةِ من اللهِ تَعَالَى"[٥].

وَيَرِدُ أحياناً عَلَى سبيلِ الإعادةِ؛ تفخيماً لشأنِ الأمرِ المذكورِ، لا عَلَى

(١) ينظر عَلَى سبيل المثال: إرشاد العقل السليم ٢٢٨/١، ٢٢١/٢، ٢٦٣/٢، ١٧٥/٦، ١٥٠/٧.

(٢) ينظر عَلَى سبيل المثال: حاشية الشهاب ٢٣٤/١، ٣٢٥/٦، ٣٣٠/٧، ٣٦٦/٧، ٨٩/٨، ١٥٧/٨.

(٣) ينظر عَلَى سبيل المثال: روح المعاني ١٢٣/٥، ١٤/٦، ١٦٠/١٨، ٧٠/٢٥، ١٨٠/٢٧، ٢٣/٣٠.

(٤) الكشاف ١٧٠/١.

(٥) محاسن التأويل للقاسمي ٣٦٠/١.

سبيل الشَّرْح وَالتَّفْسِير، كما هو الشأن في الْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ، قال أبو السُّعُودِ عند تفسير قوله تَعَالَى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَـٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ ۖ وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَـٰقًا غَلِيظًا﴾ [الأحزاب: ٧]: "وَهَذَا هو الْمِيثَاقُ الأَوَّلُ بِعَيْنِهِ، وَأَخْذُهُ هُوَ أَخْذُهُ، والْعَطْفُ مبنيٌّ عَلَى تنزيلِ التَّغَايُرِ العنوانيِّ منْزلة التَّغَايُرِ الذَّاتِيِّ؛ تفخيماً لشأنه"(١).

وَذَكَر وجهاً عند تفسير قولِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ وَأَخَاهُ هَـٰرُونَ بِـَٔايَـٰتِنَا وَسُلْطَـٰنٍ مُّبِينٍ﴾ [المؤمنون: ٤٥] بِأَنَّ الْمُرَادَ بالسلطانِ المبينِ هو الآياتُ نفسُها، وأن التعبيرَ عنها بذلك جاء عَلَى طريقةِ الْعَطْف؛ تَنزِيلاً لتغايُرِهِمَا منزلةَ التَّغَايُرِ الذَّاتِيِّ، من أجلِ التَّنبِيهِ عَلَى جَمْعِهَا لعُنوانين جليلين(٢).

ويرى ابنُ عجيبةَ (ت ١٢٢٤هـ) والشوكانيُّ (ت ١٢٥٠هـ) أن مصطلح «الْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ» مغاير للعطف بتنزيل التَّغَايُرِ الوصفي منزلة التَّغَايُرِ بالذات؛ فقد اعتبرا نزول الحق المذكور في قوله تَعَالَى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾ [الحديد: ١٦]: إما عطفاً تفسيرياً عَلَى «ذكر الله»، أو أنه عُطِفَ عليه تنزيلاً للتغاير العنواني منزلة التَّغَايُرِ الذَّاتِيّ(٣). فدل على تغاير حقيقتيهما.

فالذي يتلخص من هذا أن هناك فرقاً جوهرياً بين «الْعَطْف بتنْزيل التَّغَايُرِ

(١) تفسير أبي السعود ٩٢/٧.

(٢) تفسير أبي السعود ١٣٦/٦.

(٣) البحر المديد ٣١٨/٧. فتح القدير ٢٠٧/٥.

الوصفي منزلة التَّغَايُر الذَّاتِيّ»، وبين «الْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ»؛ وهو أن النوع الأول لا يرد عَلَى سبيل الشَّرْح وَالتَّفْسِير، ومما يشهد لذلك تسميته تغايراً؛ إذ من البدهي أن الشيء لا يكون تفسيراً لما يغايره. وَأَمَّا النوع الثاني فإنه يقوم أساساً عَلَى أن يكون الْمَعْطُوف شرحاً وتفسيراً للْمَعْطُوف عَلَيْهِ.

المبحث الخامس: العطف التفسيري بين الجواز والمنع وبين التضييق والتوسيع

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: العطف التفسيري بين الجواز والمنع

حَفِلَ الكثيرُ من كتب التفسير بذكر الْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ في ثناياها، ومع أن معظم الذين ذكروه قد ذكروه في معرضِ التأييدِ، وَوَظَّفُوهُ في تفسيرِ الآياتِ الكريمةِ، غير أن من المفسرين من كان غيرَ مُتَشَجِّعٍ لَهُ، وَعَبَّرَ عنه بعباراتٍ تومئُ إلى أنه غيرُ مجمعٍ عليه، وأن ما فُسِّرَ من الآياتِ الكريمةِ به إنما هو بِحَسَبِ وُجْهَةِ نَظَرِ من قال به، وذلك غيرُ مُلْزِمٍ لغيره.

ومن جهة أخرى فإن بعض كتب التفسير كانت مُقِلَّةً جِدّاً منه؛ بحيث ذكرت موضعاً أو موضعين ونحو ذلك، ومنها ما كان مكثراً منه، ومنها ما كان مكثراً جداً منه.

وَأَوَّلُ ما يُذكرُ في هذا المقامِ أن كتبَ حروفِ المعاني بشكلٍ عامٍّ لم تَذْكُرْ هذا المعنى للفاء[1].

ولعل هذا ما عناه أبو حيانَ بقوله عند تفسير قوله تَعَالَى: ﴿ فَٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَٰهُمْ فِى ٱلْيَمِّ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا وَكَانُوا۟ عَنْهَا غَٰفِلِينَ ﴾ [الأعراف: ١٣٦]: "فإن كان الانتقامُ هوَ الإغْرَاقَ فتكون الفاءُ تفسيريةً، وذلك عَلَى رأي من أثبت هذا المعنى للفاء، وإلا كان المعنى: فأردنا الانتقامَ منهم"[2].

(١) ينظر: مغني اللبيب ص: ٤٦٣ وما بعدها. الجنى الداني ص: ١٥٨ وما بعدها.

(٢) تفسير البحر المحيط ١٥٤/٥. وينظر: أيضاً: ٢٩٥/٣.

فقوله: "على رأي من أثبت هذا المعنى للفاء....إلخ" صريحٌ في أن هنالك من لَمْ يَقُلْ بهذا المعنى للفاء، وإذا انتفى هذا المعنى عن الفاء –التي هي الأصل في الْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ– انتفى عن غيرها من باب أولى. وبنحوِ كلامِ أبِي حيانَ قال الآلُوسِيّ[١].

واستبعدت د. عائشة عبد الرحمن وجود الْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، مستدلةً عَلَى ذلك بعطف «اللهو» عَلَى «اللعب»، أو عكسه فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وأن دِقَّةَ القرآن الكريم تستبعد في مثل هذا المقام أن يكون فيه ما يعدُّ من «عطف التفسير»، وأنه لا بُدَّ من وجود فرق «اللهو» و«اللعب»[٢].

وعند تدقيقِ النَّظَرِ في كلامها يظهر بجلاءٍ أَنَّهَا تتحدث عن «الترادف» وليس عن «الْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ»، والمثال الذي أوردته لذلك شاهدٌ بأن كلامها عن الترادف؛ لأن هذا المثال ليس من الْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ في شيءٍ، ولا يصلح مثالاً له.

ومهما تختلف الآراء ووجهات النظر في الْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ وجوازه أو عدم جوازه فإنَّ من الإنصافِ الإقرارَ بِأَنَّ بعضَ المواضعِ لا مَنَاصَ من إعرابِهَا عطفاً تفسيرياً؛ كقوله تَعَالَى: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى وَإِنَّ وَعْدَكَ ٱلْحَقُّ وَأَنتَ أَحْكَمُ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ [هود: ٤٥]، فالفاء في «فقال» حرف عطف يفيد التفسير، و﴿قَالَ﴾ فعلٌ ماضٍ معطوفٌ عَلَى «نادى» عطف تفسير؛ لأن

(١) تفسير الآلُوسِيّ ٣٦/٥.

(٢) التفسير البياني للقرآن الكريم ١٩٦/١.

القول المذكور هو عَيْنُ النداء[1]. فهذا المثال لا يختلف اثنان في كونه من الْعَطْفِ التفسيريِّ.

وكقوله تَعَالَى: ﴿فَقَدْ سَأَلُوا۟ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓا۟ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النساء: ١٥٣]، فالفاء في «فقالوا» حرف عطف يفيد التفسير[2]، و«قالوا» فعل ماض معطوف عَلَى «سألوا» عطفاً تفسيرياً؛ لأن القول المذكور هو عين السؤال المحكيِّ قبله.

(١) إعراب القرآن وبيانه ٣٧٣/٤.

(٢) تفسير أبي السعود ٢٤٩/٢.

المطلب الثاني: التوفيق بين العطف التفسيري وقاعدة «حمل الكلام على التأسيس أولى من حمله على التأكيد»

يتلخص من تعريفات الْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ أنه توضيح وتبيين لما قبله، وعليه فالمذكور هو أمرٌ واحدٌ فقط، ذُكِرَ أولاً غير مفسَّر، ثم جاء تفسيرُه فيما بعده بأسلوب الْعَطْف.

وَقَدْ ذَكَرَ الأُصُولِيُّونَ قاعدةً لها اتِّصَالٌ مَّا بِموضوع هذا البحث؛ ألا وهي: أنَّ اللَّفْظَ إذا دار بين حمله عَلَى التأسيسِ أو التَّأْكِيدِ فالتأسيسُ أولى؛ لأنه أكثرُ فائدةً، ولأن التأسيسَ أصلٌ، والتَّأْكِيد فرعٌ، وحمل اللفظ عَلَى الفائدة الأصليَّةِ أولى[(١)]. بل ذهب الشنقيطيُّ إلى وجوب حمله عَلَى التأسيسِ، وَعَدَمِ جوازِ حَمْلِهِ عَلَى التَّأْكِيدِ، إلا لدليل يجب الرجوع إليه[(٢)].

والمقصودُ بالتأسيسِ هنا كون الْمَعْطُوفِ مفيداً معنىً جديداً، وليس تأكيداً لِلْمَعْطُوف عَلَيْهِ، وبذلكَ يكونُ عطفُ النَّسَقِ وأنواعُ الْعَطْف الأخرى التي مرَّ ذكرها أولى وأحرى من القول بالْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ؛ لأن في كُلٍّ منها جَعْلَ الْمَعْطُوفِ مغايراً لِلْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، وَأَمَّا في الْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ فيكونُ عَيْنَهُ، فهذا تقريرُ حقيقةِ أفضليَّةِ أنواعِ الْعَطْفِ الأخرى عليه.

---

(١) ينظر: الإحكام للآمدي ١٨٥/٢. الفروق للقرافي ١٧٨/٣. شرح مختصر الروضة ٣٧٥/٢. بيان المختصر ٨٤/٢. التمهيد في تخريج الفروع عَلَى الأصول ص: ١٦٧. البحر المحيط للزركشي ٣٧٢/٢.

(٢) أضواء البيان للشنقيطي ٣١٨/٦.

وقد تطرَّقَ بعضُ المفسرينَ إلى هذهِ القاعدةِ في ثنايا حديثِهِمْ عن الْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ؛ وَمِنْهُمُ الشِّهَابُ الْخَفَاجِيُّ، والآلُوسِيّ؛ حيث ذكرا عند تفسيرهما قول الله تَعَالَى: ﴿فَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ وَأُخْرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٩٥] أن الْعَطْف هنا يحتمل أن يكون تفسيرياً؛ وذلك بحمل معنى «الهجرة» عَلَى ترك الأوطان، فيكون قوله: ﴿وَأُخْرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِمْ﴾ تأكيداً. وَأَمَّا إن حملت «الهجرة» عَلَى معنى ترك الشركَ كان ﴿وَأُخْرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِمْ﴾ تأسيساً[(١)]. ولم ينصَّا صريحاً عَلَى ترجيح أحدهما عَلَى الآخر. غيرَ أَنَّ ظاهرَ كلامِ الآلُوسِيِّ ترجيحُ التَّأْكِيدِ عَلَى التَّأْسِيسِ في هذه الآية؛ حيث إنه قدمه في الذِّكْرِ، وَعَلَّلَهُ بأن فيه إشارةً إلى أن تلك المهاجرة كانت عن قسرٍ واضطرارٍ؛ لأن المشركين آذوهم وظلموهم حتى اضطروا إلى الخروج، في حين أنه لم يذكر أيَّ تَعْلِيلٍ للوجه الآخر[(٢)]. وهذا التَّعْلِيلُ من الآلُوسِيِّ ليس إنكاراً للقاعدة، ولا خروجاً عليها؛ ولكنَّ محلَّ القاعدةِ فيما إذا تَسَاوَى الأمرانِ تماماً، وقد يُرَجَّحُ الْحَمْلُ عَلَى التَّأكيد بِمرجحٍ أو أكثرَ؛ كما في هذه الآية.

وَضَعَّفَ أبو حيانَ القول بالْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ في قوله تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ [الأحقاف: ١٥]؛ عَلَى أن يفسر بلوغ الأشد ببلوغ أربعين سنةً، مستدلاً بأن الْعَطْفَ يقتضي التَّغَايُرَ، وردَّ عَلَى من قال إن قوله:

(١) حاشيه الشهاب ٣/٩١.

(٢) تفسير الآلُوسِيّ ٢/٣٧٨.

﴿وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ توكيدٌ لبلوغ الأشد بِأَنَّ التَّأْسِيسَ أولى من التَّأْكِيدِ[١].

والذي يُخْلَصُ إليه بعد هذا الكلام أن الْعَطْفَ التَّفْسِيرِيَّ إذا لم يكن له مرجحٌ يرجحه؛ من لفتةٍ بلاغيةٍ ونحوها فالقولُ به خلافُ الأولى؛ لأنَّ الأصلَ حَمْلُ الكلامِ عَلَى التأسيس. وَأَمَّا بوجود مرجح يرجحه فلا مانع من القول به، والأخذ به في تفسيرِ آيِ القرآن الكريم ضمنَ الشُّرُوطِ وَالضَّوَابِطِ التي ستُذكر بعدُ إن شاء الله تَعَالَى.

(١) تفسير البحر المحيط ٩/٤٤٠.

المطلب الثالث: الانتقادات الموجهة إلى العطف التفسيري

تفريعاً عَلَى ما تقدم من القول بالْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ أو عدم القول به، وأنَّ حَمْل الكلام عَلَى التأسيس أولى من القول بالْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ، وأن للْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ شُرُوطاً وضوابطَ لا بُدَّ من الالتزام بها، فإن من شأن كل ذلك تضييق دائرة القول بالْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ إلى حدٍّ كبيرٍ، ولا يكون اللجوء إلى القول به إلا بوجود قرينة واضحة، ودليل بيِّنٍ عَلَى ذلك.

والنتيجةُ بعدَ كلِّ هذا أَنَّ كثيراً مما قيل فيه إنه عَطْفٌ تَفْسِيرِيٌّ هو في الْحَقِيقَةِ ليس كذلك، وكثيرٌ من المواضع التي قيل إن فيها عطفاً تفسيرياً قد انْتُقِدَتْ عَلَى قائليها، وكثيرٌ منها لا يُسَلَّمُ، بَلْ إِنَّ الْمَعَانِيَ عليها ضعيفةٌ باهتةٌ، ولها تخريجاتٌ أولَى وَأَفْضَلُ مِنَ اعْتِبَارِهَا عَطْفاً تَفْسِيرِيّاً.

ومن ذلك ما قيل إن جملة ﴿وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا﴾ من قوله تَعَالَى: ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَٱسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ وَرَٰعِنَا لَيًّۢا بِأَلْسِنَتِهِمْ وَطَعْنًا فِى ٱلدِّينِ﴾ [النساء: ٤٦] هي عطف تفسيري لجملة ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾. وقد أبى أبو السعود هذا الإعراب، واعتبره غير سائغ؛ لأنه يجعل قولهم: ﴿سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا﴾ ... إلخ هو عَيْنُ تَحْرِيفِهِمُ الكلم عن مواضعه. وعليه فيكون تحريفهم التوراةَ خارجاً عن نطاق تحريف الكلم عن مواضع، وهذا غير سديد؛ لأن تحريفهم التوراةَ هو أعظم جناياتهم[1].

(١) تفسير أبي السعود ١٨٣/٢.

ومن ذلك أيضاً انتقاد الشهاب الخفاجيِّ أن يكون قوله تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لَّا يَشْعُرُونَ ﴿١٢﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِن لَّا يَعْلَمُونَ ﴿١٣﴾ وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾ [البقرة: ١١– ١٤] عطفاً تفسيريّاً عَلَى «يَكْذِبُونَ» من قوله تَعَالَى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ١٠]؛ بحجة أن قولهم ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾، و﴿أَنُؤْمِنُ﴾، و﴿آمَنَّا﴾ كله كذب. انتقده الشهابُ الخفاجيُّ بأنَّ جعلَ الْعَطْف تفسيرياً يأباه التصريح بأنَّ المرادَ بِكَذِبِهِمْ قولُهُمْ: ﴿آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾"[(١)]. وكذا انتقد الآلُوسِيّ القولَ بالْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ في هذا الموضع وقال: إنه مما يأباهُ الذوقُ والاستعمالُ[(٢)].

وكان أبو السعود قد جوّز أن يكون الختم في قوله تَعَالَى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم﴾ [الأنعام: ٤٦] عطفاً تفسيرياً للأخذ المذكور قبله؛ بحجة أن السمعَ والبصرَ طريقان للقلب، منهما يرِدُ ما يرِدُه من المدرَكات، فأخذهما سدٌّ لبابه[(٣)]. وانتقده الآلُوسِيّ بأنَّ من المدركات ما لا يَتَوَقَّفُ عَلَى السَّمْعِ وَالْبَصَرِ[(٤)].

(١) حاشيه الشهاب ١/٣٢٧.
(٢) تفسير الآلُوسِيّ ١/١٥٤.
(٣) تفسير أبي السعود ٣/١٣٤.
(٤) تفسير الآلُوسِي ٤/١٤٤.

وكذا جوَّز الطيبيُّ (ت ٧٤٣هـ) أن تكون جملة ﴿وَجَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ من قوله تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا ٱلْقُرُونَ مِن قَبْلِكُمْ لَمَّا ظَلَمُوا۟ وَجَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ [يونس: ١٣] عطفاً تفسيرياً للظلم المذكور، وقد انتُقِدَ بأنه ليس من الْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ في شيءٍ؛ لأن جملةَ ﴿لَمَّا ظَلَمُوا۟﴾ إخبارٌ بإحداقِ التَّكْذِيبِ، وجملةُ ﴿وَجَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ إِخْبَارٌ بالإصرارِ عليه[١].

واستبعد الآلُوسِيُّ أن تكون جملة: ﴿وَكَانُوا۟ مُجْرِمِينَ﴾ في قوله تَعَالَى: ﴿وَٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مَآ أُتْرِفُوا۟ فِيهِ وَكَانُوا۟ مُجْرِمِينَ﴾ [هود: ١١٦] عطفاً تفسيرياً عَلَى جملة: ﴿وَٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ﴾؛ عَلَى معنى: وَكانُوا مُجْرِمِينَ بذلك الاتباع[٢]. وذكر الآلُوسِيُّ أيضاً قولاً بجواز عطف «التسبيح» عَلَى «الصلاة» في قوله تَعَالَى: ﴿وَٱلطَّيْرُ صَٰٓفَّٰتٍ ۖ كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُۥ وَتَسْبِيحَهُۥ﴾ [النور: ٤١] عطفاً تفسيرياً، ثمَّ عقب ذلك بقوله: "والحق أن احتمال التفسير بعيدٌ، ولا داعيَ إلى ارتكابه، بل يفوت عليه ما يفوت"[٣].

ونقل أبو السعود قولاً بأن المقصود بـ«الرفع» في قوله تَعَالَى: ﴿فِى بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ﴾ [النور: ٣٦] هو الأمر برفعِ مقدارها بعبادة الله تَعَالَى فيها، وأن عطف «الذكر» عليه من قبيل الْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ[٤].

(١) المرجع نفسه ٦/٧٧.

(٢) المرجع نفسه ٦/٣٥٥.

(٣) المرجع نفسه ٩/٣٨١.

(٤) تفسير أبي السعود ٦/١٧٨.

وهذا الكلام لَمْ يَرْتَضِهِ الآلُوسِيّ؛ وَرَدَّهُ قائلاً بأن هذا ليس من عطف التفسير في شيءٍ[١].

ومما يمكن إضافته إلى ذلك ما قيل من أن جملة: ﴿وَءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلْتُ﴾ في قوله تَعَالَى: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱذْكُرُواْ نِعْمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُواْ بِعَهْدِيٓ أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّٰيَ فَٱرْهَبُونِ ﴿٤٠﴾ وَءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ﴾ [البقرة: ٤٠، ٤١] هي عطف تفسيري لـ ﴿أوفوا﴾[٢]. وهذا مستبعدٌ جدّاً؛ لأن لفظ «الوفاء» ليس موضوعاً لمعنى «الإيمان» أصلاً، فضلاً عن أن يُفَسَّرَ بِهِ.

ونحو ذلك جعل «الفرقان» عطفاً تفسيرياً لـ«الكتاب»، في قوله تَعَالَى: ﴿وَإِذْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْفُرْقَانَ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ٥٣]؛ فإن لفظ «الكتاب» ليس موضوعاً لمعنى «الفرقان» أصلاً، فضلاً عن أن يُفَسَّرَ بِهِ.

واستعراض جميع الأمثلة في هذا المقام يطول، وفيما ذُكر كفايةٌ.

فَظَهَرَ من خلال ما تقدم أن كثيراً مما قيل إنه من قبيل الْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ هو بعيدٌ عن ذلك، ولا حاجةَ إلى القولِ بِهِ، ويمكنُ أن تُوجَدَ له تَخْرِيجَاتٌ مستساغةٌ مستقيمةٌ بدون اللجوء إلى القول بالْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ.

(١) تفسير الآلُوسِي ٩/٣٦٨.

(٢) التفسير المظهري ١/٦١.

المطلب الرابع : ضوابط القول بالعطف التفسيري

بعد سرد ما تقدم من أقوال المفسرين وغيرهم في الْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ يَتَرَجَّحُ لَدَى الباحثِ جَوازُ استعمالِ الْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ في تَفْسِير الْقُرْآن الْكَرِيم؛ إذ إن فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ مواضع لا يَتَأَتَّى تَفْسِيرُهَا، ولا يَتِمُّ معناها إلا بالْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ، سواءٌ سُمِّيَ عطفاً تفسيرياً أم غير ذلك؛ فلا مُشَاحَّةَ في الاصْطِلاحِ إذا عُرِفَتِ الْحَقَائِقُ.

ولكنَّ هذا التجويزَ ليس عَلَى إطلاقه؛ بل لا بُدَّ له من ضوابطَ وقيودٍ؛ كيْ يكونَ استعمالُهُ صحيحاً، وأن لا يُقَالَ بِهِ في غيرِ موضِعِهِ.

وأهمُّ الشروطِ والقيودِ التي خلص إليها الباحثُ من خلالِ استقراءِ هذِهِ المسألةِ في التَّفاسيرِ وكتبِ اللغةِ وما أداه إليه اجتهادُهُ تَتَلَخَّصُ في الآتِي:

١. أن يكونَ الْعَطْفُ التَّفْسِيرِيُّ بأحد حرفيه: الفاء ، أو الواو. وسبق شرح هذا مفصلاً.

٢. أن لا يكون الْمَعْطُوفُ حاصلاً عقب الْمَعْطُوف عليه، وإلا كان عطفَ نسقٍ. ومن الأمثلة عليه قوله تَعَالَى: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيْنِ ۖ فَمَحَوْنَآ ءَايَةَ ٱلَّيْلِ وَجَعَلْنَآ ءَايَةَ ٱلنَّهَارِ مُبْصِرَةً﴾ [الإسراء: ١٢]، فعلى القول بأن جملة ﴿فَمَحَوْنَآ ءَايَةَ ٱلَّيْلِ وَجَعَلْنَآ ءَايَةَ ٱلنَّهَارِ مُبْصِرَةً﴾ عطفٌ تفسيريٌّ لا يكون الْمَحْوُ المذكورُ وما عُطف عليه مما يحصل عقيبَ جعل الليل والنهار آيتين؛ بل هما من جُملة ذلك الجعلِ ومتمماته[1].

(١) ينظر: تفسير أبي السعود ١٥٩/٥. روح البيان ١٣٨/٥. تفسير الآلُوسِي ٢٦/٨.

٣. أن يكون المفسِّرُ أوضحَ من المفسَّرِ؛ وهذا شرطٌ بدهيٌّ؛ إذْ إنَّ مرادَ التَّفْسِيرِ هو التوضيحُ والبيانُ، ولا يتمُّ هذا إلا بأن يكون المفسِّر أوضحَ من المفسَّر، وسيأتي من خلال الأمثلةِ بعدُ أن المفسَّر إذا كان أوضحَ من مُفْسِّرِهِ فَإِنَّه لا يَدْخُلُ تَحْتَ نِطَاقِ الْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ.

٤. أن لا تكون الجملةُ الثانيةُ أخصَّ من الأولى؛ لأنه حينئذ يكون من باب عطف الخاص عَلَى العام لا من باب الْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ. ومن الأمثلة قوله تَعَالَى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَىٰ﴾ [الأحزاب: ٣٣] قيل: إن ﴿لا تَبَرَّجْنَ﴾ عطفٌ تفسيريٌّ لـ﴿قَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾[(١)]. وهو غير ظاهر؛ لأن الخروج من البيوت عامٌّ مطلقٌ؛ فقد يصاحبه تَبَرُّجٌ وقد لا يصاحبه، فلا يصلحُ أن يكونَ عطفاً تفسيرياً؛ والصواب أنه من باب عطف الخاصِّ عَلَى الْعَامِّ؛ تنبيهاً عَلَى أن الخروجَ مع التَّبَرُّجِ معصيةٌ أكبرُ من الْخُرُوجِ بلا تَبَرُّجٍ.

٥. أن لا تكون الجملةُ الثانيةُ أعمَّ من الأولى؛ لأنه حينئذ يكون من باب عطف العامِّ عَلَى الْخَاصِّ، لا من باب الْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ. ومن الأمثلة قوله تَعَالَى: ﴿أَمَّن يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ﴾ [النمل: ٦٢]. قيل: إن جملة ﴿وَيَكْشِفُ السُّوءَ﴾ عطفٌ تفسيريٌّ لـ﴿يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ﴾؛ بِمعنى: أن إجابة المضطر هي كشف السوء عنه، الذي صار مضطراً

(١) ينظر: التفسير المظهري ٣٣٨/٧.

بسببه[١]. ولا يظهر كونه عطفاً تفسيرياً؛ بل المتبادر منه أنه من قبيل عطف العامِّ على الْخَاصِّ؛ لأَنَّ كَشْفَ السُّوءِ أَعَمُّ مِنْ إِجَابَةِ الْمُضْطَرِّ، وليست تفسيراً لها.

٦. أن يكون بين المفسِّر والمفسَّر تقارب وتشابهٌ في المعنى؛ كعطف «السعة» عَلَى «الفضل» في قوله تَعَالَى: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ﴾ [النور: ٢٢][٢]. فمن المقبولِ هنا القول بالْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ. وعلى العكس من ذلك فإنَّ من الْمُسْتَبْعَدِ أَنْ يُفَسَّرَ الشيءُ بِما لا يشبهه ويقاربه؛ كما قيل من أن عطف «الرغبة» عَلَى «النَّصَبِ»[٣] في قوله تَعَالَى: ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَٱنصَبْ ۝٧ وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَٱرْغَب﴾ [الشرح: ٧، ٨] هو عطفٌ تَفْسِيرِيٌّ[٤]. وكعطف جملة ﴿وَكَانُواْ مُجْرِمِينَ﴾ في قوله تَعَالَى: ﴿وَٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مَآ أُتْرِفُواْ فِيهِ وَكَانُواْ مُجْرِمِينَ﴾ [هود: ١١٦] عَلَى جملة ﴿وَٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مَآ أُتْرِفُواْ فِيهِ﴾ عَلَى تقدير: وَكانُوا مُجْرِمِينَ بذلك الاتِّبَاع[٥].

٧. عدم إعادة «لا» في حالة النفي. نصَّ عليهِ الآلُوسِيّ عند تفسير قوله

(١) ينظر: تفسير الآلُوسِي ٢١٨/١٠.

(٢) ينظر: خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية للمطعني ٣٦٤/٢.

(٣) التفسير المظهري ٢٩٥/١٠.

(٤) ينظر: التفسير المظهري ٢٩٥/١٠.

(٥) ينظر: تفسير الآلُوسِي ٣٥٥/٦.

تَعَالَى: ﴿كَيْفَ وَإِن يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ لَا يَرْقُبُوا فِيكُمْ إِلًّا وَلَا ذِمَّةً﴾ [التوبة: ٨]. رَدّاً عَلَى من زعم أن «الإلَّ» و«الذِّمَّةَ» كلاهما بِمعنى العهدِ، والْعَطْفُ بينهما من باب الْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ[١].

٨. أن توجدَ قرينةٌ واضحةٌ، ودليلٌ بَيِّنٌ عَلَى عدمِ حملِ الكلامِ عَلَى التأسيسِ، فعندئذ يَجُوزُ حَمْلُ الْكَلامِ عَلَى الْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ.

٩. أن يكون للْعَطْف التَّفْسِيريِّ غَرَضٌ بَلاغِيٌّ، وإلا كان تكراراً محضاً، وهو عَيْبٌ يُنَزَّهُ القرآنُ الكريم عنه.

(١) ينظر: تفسير الآلُوسِي ٥/٢٥٠.

المبحث السادس: الأغراض البلاغية للعطف التفسيري

بناءً عَلَى ما تَقَرَّرَ من وجودِ الْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وأنه أسلوبٌ مستعملٌ فيه، وشائعٌ وذائعٌ في لُغَةِ العَرَبِ فإن من الْمُهِمِّ أن يُوقَفَ عَلَى الأغراضِ البَلاغِيَّةِ لِهَذَا الأُسْلُوبِ. وأَهَمُّ هذه الأغراضِ:

١) أن فيه تنشيطاً للسَّامع؛ وذلكَ من حيثُ إن الكلامَ يُذكر أولاً غير مُفسَّر فَيَتَّجِهُ ذِهْنُ السَّامِعِ لمعرفة تفسيره، فيبقى في حالة من النشاط واليقظة. ومن الأمثلة عَلَى ذلك قوله تَعَالَى: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى وَإِنَّ وَعْدَكَ ٱلْحَقُّ وَأَنتَ أَحْكَمُ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ [هود: ٤٥]، فإن السامع حينما يسمع قوله ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ﴾ سيُعْمِلُ ذِهْنَهُ في معرفة فحوى هذا النداء وما تضمنه، وفي هذا من التَّنْشِيطِ ما لا يخفى.

٢) أن فيه براعةً، وافتناناً في العبارة، وإبرازاً للكلامِ في أكثرَ من لفظٍ، وأكثرَ من قالبٍ؛ مما يُؤَدِّي إلى دفعِ السآمةِ. فإذا عُدْنَا إلى المثال المذكور في النقطةِ السابقةِ يُرى بوضوح الافتنانُ في التعبير بـ«النداء» وبـ «القول»، وفي هذا أكثرُ من فائدةٍ؛ فالتنويعُ في العبارةِ بلاغةٌ بالغةٌ، وأسلوبٌ سامٍ. ثم إنَّ لِكُلٍّ من اللفظينِ مدلولَهُ الذي لا يُغْنِي عنه الآخرُ؛ ففي النِّداء إشارةٌ إلى اللَّهْفَةِ التي كان فيها نوحٌ عليه السلام، ومدى تَشَوُّقِهِ إلى معرفةِ ما حَلَّ بِابْنِهِ، ولكنَّ لَهْفَتَهُ تلكَ لم تكن لتخرجه من حدودِ اللياقةِ والأَدَبِ مَعَ رَبِّه عَزَّ وَجَلَّ، وحاشاه عليه الصلاة والسلام من ذلك؛ بل كان نداءً في رباطٍ من الأدبِ رفيعٍ، فهو «نداء» في قالب «قول»، ولو اقْتُصِرَ عَلَى أحد اللفظين فإن أَحَدَ هذه الأطراف سيذهب لا محالةَ.

٣) أن فيه تفخيماً للشأنِ المذكورِ وتعظيماً له؛ لأنه يُذْكَرُ مرتين: الأولى غيرَ مفسَّرٍ، والثانية مفسَّراً. وفي هذا دلالةٌ عَلَى الأهميةِ والاعتناءِ بالشَّأْنِ المذكورِ. وقد نصَّ الشهابُ الخفاجيُّ عَلَى كونِ الفائدةِ من عطفِ التفسيرِ هي التعظيم(١). والأمثلةُ عَلَى هذا كثيرةٌ جداً، وفيما تَقَدَّمَ منها غُنْيَةٌ وكفايةٌ.

٤) أن فيه تقريراً للأمر المذكور، وتأكيداً له. وسيأتي بيانٌ مفصَّلٌ لهذه النقطةِ تحت عنوانِ «الْعَطْف التَّقْرِيرِيِّ».

٥) أن فيه لفتاتٍ بلاغيةً تترتب عَلَى الحروفِ المستعملةِ فيه. ومن الأمثلةِ عَلَى ذلك قوله تَعَالَى: ﴿ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ﴾ [آل عمران: ٦١]؛ فقوله ﴿نَجْعَلْ﴾ عطفٌ تفسيريٌّ عَلَى «نَبْتَهِلْ»، وفيه لفتةٌ بلاغِيَّةٌ في الْعَطْف بحرفِ الفاءِ دون غيرِه؛ وهي الإشارةُ إلى أن وقوعِ اللَّعْنَةِ لا يَتَرَاخَى عَنِ الابْتِهَالِ؛ بل يَعْقُبُهُ بلا مهلةٍ(٢).

٦) أن فيه إفادةَ معنىً إضافيٍّ لا يشتملُ عليه الإجمالُ، ومن الأمثلة عليه قوله تَعَالَى: قوله تَعَالَى: ﴿فَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأُوذُوا فِي سَبِيلِي وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ثَوَابًا مِّنْ عِندِ اللَّهِ وَاللَّهُ عِندَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ﴾ [آل عمران: ١٩٥]، فجملة ﴿وَأُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ﴾ هي عطف تفسيري لجملة ﴿هَاجَرُوا﴾، مع فائدة إضافيةٍ وهي الإشارة إلى أن تلك المهاجرة كانت عن قسرٍ واضطرارٍ؛

(١) ينظر: حاشيه الشهاب ٣٩٣/٦.

(٢) التفسير المظهري ٢ ق ٦١/١.

لأن المشركين آذوهم وظلموهم حتى اضطروا إلى الخروج[1]، ولو اقتصر الكلام عَلَى ﴿هَاجَرُواْ﴾ وحدها لما ظَهَرَ هذا المعنى.

♣♣♣

المبحث السابع: بين العطف التفسيري والعطف التقريري

للعلامةِ الآلُوسِيِّ لفتاتٌ طَيِّبَةٌ في تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وهو صاحبُ ابتكاراتٍ ضافيةٍ لم يُسْبَقْ إليها، ومن ذلك ما ذَكَرَهُ عند تفسير قول الله تبارك وتَعَالَى: ﴿وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَآ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْحِكْمَةِ يَعِظُكُم بِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٣١]، من أن عطف ﴿وَمَآ أَنزَلَ عَلَيْكُم﴾ عَلَى ﴿نِعْمَتَ ٱللَّهِ﴾ قريبٌ من «عطف التفسير»، ولا بأس أن يسمى «عطف التقرير». وتوضيحُ ذلكَ أن النعمةَ المذكورةَ قد يُرَادُ بِهَا الإسلامُ ونبوَّةُ محمدٍ صلى الله تَعَالَى عليه وسلم، فيكونُ عطفُ ﴿وَمَآ أَنزَلَ عَلَيْكُم﴾ عَلَى النعمةِ تأكيداً عَلَى تأكيدٍ؛ لأن الإسلامَ ونبوَّةَ محمدٍ صلى الله عليه وسلَّمَ يشملانِ إنزالَ الكتابِ والسنة[2].

وهذه التسميةُ من الآلُوسِيِّ رحمه اللهُ حريَّةٌ بالوقوفِ عندها، وَتَأَمُّلِ ما فيها؛ فهي من الدِّقَّةِ بِمَكَانٍ؛ فالْعَطْف هنا ليس عطفاً تفسيرياً بالمعنى المعروف لِلْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ، وَإِنْ كان قريباً منه ويشبهه؛ من حيثُ إنَّ عطفَ جملة: ﴿وَمَآ أَنزَلَ عَلَيْكُم﴾ المتضمنة إنزال الكتاب والسنة، عَلَى ﴿نِعْمَتَ ٱللَّهِ﴾ التي يمكن

(١) تفسير الآلُوسِي ٢/٣٧٨.

(٢) تفسير الألوسي ١/٥٣٧.

تفسيرُها بالإسلامِ ونبوةِ محمدٍ صلى الله عليه وسلم ليس توضيحاً وتفسيراً لها؛ وإنما هو تقريرٌ لها. ومن ثَمَّ جاءَ اقْتِرَاحُ الآلُوسِيِّ رحمه الله بأن يُسَمَّى «عطف التقرير».

والحقُّ الذي يُمْكِنُ الوقوفُ عليهِ من خلالِ هذا البحثِ أَنَّ كثيراً من المواضعِ التي قيل إن فيها عطفاً تفسيرياً هي ليست في الحقيقة كذلك؛ لأن الْمَعْطُوفَ عليه ليس تفسيراً للمعطوف؛ وإنما هي أقرب إلى عطف التقرير.

ومن الأمثلةِ عَلَى ذلك غير ما ذكره الآلُوسِيُّ قولُهُ تَعَالَى: ﴿لِيَمِيزَ ٱللَّهُ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ وَيَجْعَلَ ٱلْخَبِيثَ بَعْضَهُۥ عَلَىٰ بَعْضٍ فَيَرْكُمَهُۥ جَمِيعًا فَيَجْعَلَهُۥ فِى جَهَنَّمَ﴾ [الأنفال: ٣٧]. ذكر البقاعيُّ أن جملة ﴿فَيَرْكُمَهُۥ﴾ عطف تفسيريٌّ لجملة ﴿وَيَجْعَلَ ٱلْخَبِيثَ بَعْضَهُۥ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾[1]. ولا يخفى عَلَى الْمُتَأَمِّلِ أَنَّ الْجُمْلَةَ الأولى هي التي تصلح أن تكون تفسيراً للجملة الثانية! فالأقربُ أَنَّ الْعَطْفَ هنا تقريريٌّ لا تفسيريٌّ.

وَقَد ظَهَرَ للباحثِ في هذا المقام أن هنالك أصلاً مُطَّرِداً يندرجُ تَحْتَ هَذِهِ الْحَالَةِ؛ وهو عطفُ النهيِ عنِ الشيءِ عَلَى الأمرِ بضدِّه؛ ومن الأمثلةِ عليه قولُه تَعَالَى: ﴿وَٱشْكُرُوا۟ لِى وَلَا تَكْفُرُونِ﴾ [البقرة: ١٥٢]، فجملة ﴿وَلَا تَكْفُرُونِ﴾ معطوفة عطفاً تقريرياً عَلَى ﴿وَٱشْكُرُوا۟﴾ والمقصودُ منه تقريرُ الشكرِ بأبلغِ وجهٍ. ونحو ذلك قولُه تَعَالَى: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا

(١) نظم الدرر ٢٧٩/٨.

﴿تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وقوله تَعَالَى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ﴾ [المائدة: ٢].

وكذلك عطفُ الفعلِ المنفيِّ عَلَى نظيرِهِ المثبتِ؛ كقوله تَعَالَى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وعطف الفعل المنفيِّ عَلَى ضده المثبت؛ كقوله تَعَالَى: ﴿ٱلَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ﴾ [الشعراء: ١٥٢].

فجميعُ هذا يمكنُ أن يندرجَ تحتَ «عطف التقرير»، والله تَعَالَى أعلى وأعلم.

الخاتمة

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، أحمده سبحانه أن منَّ عليَّ بإتمام هذا البحث، وفي هذه الخاتمة أسجل أبرز النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث:

١) أغلبُ كتب التفسيرِ لم تكن مكثرةً من الاعتمادِ على مصطلح «العطف التفسيري»، بل بعضُها خلا منه تماماً.

٢) أقدمُ استعمالٍ صريحٍ لمصطلح «الْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ» فيما وقف عليه الباحث كان للواحديِّ (ت ٤٦٨هـ).

٣) كثر استعمال مصطلح «الْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ» بشكلٍ بارزٍ في القرن الحادي عشر الهجري.

٤) تجاوزَ الْعَطْفُ التَّفْسِيرِيُّ في القرن الثالث عشر مرحلةَ الخلافِ فيهِ، وأصبح مقرراً معتمداً؛ بحيث أصبح أصلاً يُقاس عليه غيره.

٥) لم يكن القولُ بالْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ قولاً لمدرسةٍ واحدةٍ من مدارس التفسير، أو مقتصراً على اتجاه واحدٍ من اتجاهاته؛ بل استعملته مختلف مدارس التفسير.

٦) الْعَطْفُ التَّفْسِيرِيُّ لا يُستعملُ فيه إلا حرفانِ اثنانِ من حروفِ العطفِ؛ وهما: الفاءُ، والواوُ. والفاءُ آصل في الْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ من الواو.

٧) بين الْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ وأنواعِ العطفِ الأخرى؛ كعطف النسق وعطف البيان وغيرهما، جوانبُ اتِّفاق، وجوانب افتراق.

٨) معظمُ المفسرينَ الذين ذكروا الْعَطْفَ التَّفْسِيرِيَّ ذكروه في معرِضِ التأييد، ومن المفسرين من كان غيرَ متشجعٍ له، وعبر عنه بعباراتٍ تومئُ إلى أنه غير مُجْمَعٍ عليه.

٩) مهما تختلف وجهات النظر حول موضوع الْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ فبعض الآيات لا يَتَأَتَّى تفسيرُها إلا به.

١٠) لا تعارض بين الْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ وقاعدة «حمل الكلام عَلَى التأسيس أولى من حمله عَلَى التَّأْكِيد»، ولكنَّ محلَّ القاعدةِ فيما إذا تَسَاوَى الأمرانِ تماماً، وقد يُرَجَّحُ الْحَمْلُ عَلَى التَّأكيد بِمرجحٍ أو أكثرَ.

١١) كثيرٌ مما حمل على الْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ هو في الْحَقِيقَةِ ليس كذلك، وكثيرٌ من تلك المواضع انتُقِدَتْ عَلَى قائليها، وكثيرٌ منها لا يُسَلَّمُ، والْمَعَانِي عليها ضعيفةٌ باهتةٌ.

١٢) يَتَرَجَّحُ لَدَى الباحثِ جَوازُ استعمالِ الْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ في تَفْسِير الْقُرْآن الْكَرِيم، سواءٌ سُمِّيَ عطفاً تفسيرياً أم غير ذلك؛ لكن لا بُدَّ له من ضوابطَ وقيودٍ؛ كيْ يكونَ استعمالُهُ صحيحاً، وأن لا يُقَالَ بِهِ في غيرِ موضِعِهِ.

١٣) للعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ أغراضٌ بلاغيَّةٌ ساميَةٌ راقيَةٌ، لا بُدَّ لمن يُفَسِّرُ القرآن الكريم من الوقوف عليها.

١٤) «عطف التقرير» شبيهٌ بعطف التفسير، غير أن القصد منه ليس تفسير ما قبله؛ وإنما تقريره وتأكيده.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

فهرس المصادر والمراجع

١) الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م.

٢) الإحكام في أصول الأحكام، علي بن أبي علي الآمدي (ت ٦٣١هـ)، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق.

٣) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي (ت ١٣٩٣هـ)، دار الفكر ، بيروت، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥م.

٤) إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (المتوفى : ١٤٠٣هـ)، دار الإرشاد للشؤون الجامعية – حمص – سورية، ط٤، ١٤١٥ هـ- ١٩٩٥م.

٥) الكشاف عن حقائق غوامض التنْزِيل، جار الله محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧ هـ- ١٩٨٧م.

٦) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين عبد الله بن يوسف ابن هشام (ت٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت.

٧) البحر المحيط في أصول الفقه، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، دار الكتبي، ط١، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.

٨) تفسير البحر المحيط ، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت

٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل العطار، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠ هـ- ٢٠٠٠م.

٩) البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، أبو العباس أحمد بن محمد بن عجيبة الحسني (ت ١٢٢٤هـ)، تحقيق: أحمد عبد الله القرشي رسلان، الدكتور حسن عباس زكي، القاهرة، ١٤١٩ هـ- ١٩٨٩م.

١٠) البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، ط١، ١٣٧٦هـ – ١٩٥٧م.

١١) بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، شمس الدين محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: محمد مظهر بقا، دار المدني، السعودية، ط١، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

١٢) التحرير والتنوير ، محمد الطاهر بن عاشور (ت ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

١٣) تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم)، أبو السعود محمد بن محمد العمادي (ت ٩٨٢هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٤) تفسير الآلوسي (روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني)، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت ١٢٧٠هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥ هـ- ١٩٩٥م.

١٥) التفسير البياني للقرآن الكريم، عائشة محمد علي عبد الرحمن (ببنت الشاطئ) (ت ١٤١٩هـ)، دار المعارف، القاهرة، ط٧.

١٦) تفسير الجلالين، جلال الدين محمد بن أحمد المحلي (ت ٨٦٤هـ) وجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، دار الحديث، القاهرة، ط١.

١٧) التفسير المظهري، محمد ثناء الله المظهري، تحقيق: غلام نبي التونسي، مكتبة الرشدية، الباكستان، ١٤١٢ هـ- ١٩٩٢م.

١٨) تفسير المنار (تفسير القرآن الحكيم)، محمد رشيد رضا (ت ١٣٥٤هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

١٩) التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، عبد الرحيم بن الحسن الإسنوي (ت ٧٧٢هـ)، تحقيق: د. محمد حسن هيتو، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

٢٠) جامع الدروس العربية، الشيخ مصطفى الغلاييني (ت ١٣٦٤هـ)، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط٢٨، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣م.

٢١) الجنى الداني في حروف المعاني، بدر الدين حسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: د فخر الدين قباوة –الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢م.

٢٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، محمد بن علي الصبان (ت ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧م.

٢٣) حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي، شهاب الدين أحمد بن محمد الخفاجي (ت ١٠٦٩هـ)، دار صادر، بيروت.
٢٤) خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية، عبد العظيم إبراهيم محمد المطعني (ت ١٤٢٩هـ)، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢م.
٢٥) روح البيان، إسماعيل حقي البروسوي (ت ١١٢٧هـ)، دار الفكر، بيروت.
٢٦) السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير، شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربيني (ت ٩٧٧هـ)، مطبعة بولاق ، القاهرة، ١٢٨٥هـ.
٢٧) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، عبد الله بن عبد الرحمن ابن عقيل العقيلي الهمداني (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة ، ط٢٠، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠م.
٢٨) شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد الأزهري، (ت ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.
٢٩) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا.
٣٠) شرح قطر الندى وبل الصدى، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة، ط١١، ١٣٨٣هـ– ١٩٦٢م.
٣١) شرح مختصر الروضة، نجم الدين سليمان بن عبد القوي الطوفي (المتوفى:

٧١٦هـ)، تحقيق : عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م.

٣٢) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م.

٣٣) فتح البيان في مقاصد القرآن، أبو الطيب محمد صديق خان القِنَّوجي (ت ١٣٠٧هـ)، تحقيق: عَبد الله بن إبراهيم الأنصَاري، المَكتبة العصريَّة للطبَاعة والنّشْر، صَيدَا/ بَيروت، ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢م.

٣٤) فتح القدير، محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق/ بيروت، ط١، ١٤١٤ هـ– ١٩٩٤م.

٣٥) فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، ط١، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠م.

٣٦) الفروق (أنوار البروق في أنواء الفروق)، أبو العباس أحمد بن إدريس القرافي (ت ٦٨٤هـ)، عالم الكتب، بيروت.

٣٧) الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م.

٣٨) الكشاف عن حقائق غوامض التنْزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي – بيروت، ط٣، ١٤٠٧ هـ– ١٩٨٧م.

٣٩) لسان العرب، جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقى (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤ هـ- ١٩٩٤م.

٤٠) اللمحة في شرح الملحة، شمس الدين محمد بن حسن، المعروف بابن الصائغ (ت ٧٢٠هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.

٤١) مجمل اللغة لابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦م.

٤٢) محاسن التأويل (تفسير القاسمي)، محمد جمال الدين القاسمي (ت ١٣٣٢هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨ هـ- ١٩٩٨م.

٤٣) المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠م.

٤٤) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين عبد الله بن يوسف ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٤٥) المفصل في صنعة الإعراب، جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

٤٦) مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزُّرْقاني (ت ١٣٦٧هـ)، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط٣.
٤٧) المنهاج الواضح للبلاغة، حامد عوني، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.
٤٨) الانتصاف فيما تضمنه الكشاف، ابن المنير الإسكندري (ت ٦٨٣هـ). مطبوع بحاشية تفسير الكشاف.
٤٩) نتائج الفكر في النَّحو، عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت ٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢ م.
٥٠) النحو الوافي، عباس حسن (ت ١٣٩٨هـ)، دار المعارف، القاهرة، ط١٥.
٥١) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، إبراهيم بن عمر البقاعي (ت ٨٨٥هـ)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
٥٢) نيل الأوطار، محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، دار الحديث، مصر، ط١، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.
٥٣) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.
٥٤) الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو الحسن علي الواحدي النيسابوري (ت ٤٦٨هـ)، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم ، الدار الشامية – دمشق، بيروت، ط١، ١٤١٥ هـ.

فهرس الموضوعات

المقدمة ٢٣١

أسباب اختيار الموضوع ٢٣١

أهداف الدراسة: ٢٣١

أهمية الدراسة: ٢٣٢

حدود الدراسة: ٢٣٢

الدراسات السابقة: ٢٣٢

منهجية البحث: ٢٣٢

المبحث الأول: التعريف بالعطف التفسيري ٢٣٤

المبحث الثاني: تاريخ القول بالعطف التفسيري وأشهر القائلين به مع نماذج من أقوالهم ٢٣٧

المبحث الثالث: حروف العطف المستعملة في العطف التفسيري ٢٤١

المبحث الرابع: الفرق بين الْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ وغيره من أنواع العطف ٢٤٥

المطلب الأول: الفرق بين العطف التفسيري وعطف النسق. ٢٤٥

المطلب الثاني: الفروق بين العطف التفسيري وعطف البيان ٢٤٦

المطلب الثالث: الفرق بين العطف التفسيري وعطف الخاص على العام، وعطف العام على الخاص ٢٤٧

المطلب الرابع: الفرق بين العطف التفسيري والعطف بتنْزيل التغاير الوصفي منزلة التغاير الذاتي ٢٤٩

المبحث الخامس: العطف التفسيري بين الجواز والمنع ٢٥٢

وبين التضييق والتوسيع ٢٥٢

المطلب الأول: العطف التفسيري بين الجواز والمنع ٢٥٢

المطلب الثاني: التوفيق بين العطف التفسيري وقاعدة «حمل الكلام على التأسيس أولى من حمله على التأكيد» ٢٥٥

المطلب الثالث: الانتقادات الموجهة إلى العطف التفسيري ٢٥٨

المطلب الرابع: ضوابط القول بالعطف التفسيري ٢٦٢

المبحث السادس: الأغراض البلاغية للعطف التفسيري ٢٦٦

المبحث السابع: بين العطف التفسيري والعطف التقريري ٢٦٨

الخاتمة ٢٧١

فهرس المصادر والمراجع ٢٧٣

فهرس الموضوعات ٢٨٠